

Distr.: General
24 July 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقبة الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من القيادة الفلسطينية، لا بد لي من توجيه انتباهكم على وجه السرعة إلى استمرار تأزم الوضع وإلى التطورات الأخيرة الصادمة التي حدثت في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، استعمارها الوضع للأرض الفلسطينية وممارسات التطهير العرقي التي تستهدف الشعب الفلسطيني.

واليوم، في حي واد الحمص التابع لبلدة صور باهر من القدس الشرقية المحتلة، جُرد المزيد من الأسر الفلسطينية من ديارهم وأرغمتهم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الرحيل. ونتيجة لذلك، واجه ١٧ شخصا منهم ١١ طفلاً، نفس المصير الذي واجهه مئات الآلاف من الفلسطينيين من قبلهم الذين سُلبت منهم أملاكهم وتعرضوا للترحيل والصدمات على يد هذه السلطة القائمة بالاحتلال المستعمرة ذات النزعة الحربية والتي لا تعرف الرحمة.

وفي تجاهل تام للنداءات الموجهة من الأمم المتحدة ومن منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية والدولية، بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي اليوم تنفيذ الأوامر العسكرية التي صدرت بهدم ما لا يقل عن ١٠ مبان سكنية تضم حوالي ٧٠ شقة. وفي الساعات الأولى من صباح اليوم، دخلت وحدة كبيرة من الجنود الإسرائيليين إلى المنطقة وإلى بيوت الأسر المقيمة هناك وأجبروهم على المغادرة تمهيداً لتدمير بيوتهم.



وكان من بين أفراد العائلتين الذين تم ترحيلهم اليوم وسلب ممتلكاتهم، بما في ذلك أثاثهم وكل ما امتلكوه طوال حياتهم، تسعة لاجئين فلسطينيين، تعرضوا للترحيل القسري مرة أخرى. وفي ظل استمرار عمليات الهدم باستخدام جرافات البولدوزر العسكرية التي تدك البيوت الواحد تلو الآخر، يخشى ٣٥٠ فلسطينيا آخر من التعرض لنفس المصير، بالإضافة إلى الآلاف من الفلسطينيين الآخرين، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة، الذين يتخوفون من أوامر الهدم التي أصدرتها إسرائيل والتي لم تُنفذ بعد.

وتندرج هذه الأعمال غير القانونية ضمن حملة الهدم التي تتابعها إسرائيل منذ بداية العام، بتأييد مما تسميه "محكمتها العليا" متذرة بعدم حصول المباني على "رخص البناء" اللازمة وبثرب هذه المنازل من جدار الفصل الإسرائيلي الذي أُقيم في حد ذاته بصورة غير قانونية على الأرض الفلسطينية المسروقة من مالكيها الشرعيين. والإحصاءات غنية عن الشرح: ففي الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٩ فقط، تم ترحيل عدد أكبر من الفلسطينيين من عدد الفلسطينيين المرشحين طوال عام ٢٠١٨، وقد استهدفت السلطة القائمة بالاحتلال القدس الشرقية المحتلة بشدة. ومن الواضح أن هذه الأعمال تشكل جزءا لا يتجزأ من التدابير الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الطابع والمركز والتكوين الديمغرافي للقدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة عنوة من خلال خلق واقع غير مشروع على الأرض.

ورغم توجيه نداءات عالمية لوقف هذه الأعمال غير القانونية، عمدت إسرائيل إلى تصعيد أنشطتها الاستيطانية غير القانونية، وخاصة مصادرة الأراضي الفلسطينية وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية وبناء المستوطنات، وهي لا تُبدي أي مؤشر على التراجع. وتتم هذه الأعمال بشكل متعمد ومنهجي وفي انتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وكذلك في انتهاك صارخ لحظر حياة الأراضي بالقوة المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وفي خرق خطير لاتفاقية جنيف الرابعة، وفي ازدراء تام للفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٤. ولا شك في أن هذه السياسات والممارسات غير القانونية تشكل أيضا جرائم حرب بحسب التعريف الوارد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالحالة في حي واد الحمص التابع لبلدة صور باهر، أفادت المنظمة الإسرائيلية، غير عميم، بأن "المباني المقرر هدمها قد بُنيت بشكل قانوني وهي حاصلة على رخص بناء صادرة عن السلطة الفلسطينية التي لديها كامل الصلاحيات فيما يتعلق بالشؤون المدنية (بما في ذلك البناء والتخطيط) في هذه المناطق". وهكذا فإن جميع الذرائع التي تستخدمها السلطة القائمة بالاحتلال في هذه المسألة باطلة ولاغية. ولا توجد إطلاقا أي مقتضيات عسكرية تستوجب تدمير الممتلكات الفلسطينية الخاصة؛ بل إن ذلك يشكل عملية تطهير عرقي وترحيل قسري صارخة ترقى إلى مستوى جريمة حرب يجب إدانتها ومقاضاة المسؤولين عنها.

وليس لدى إسرائيل سيادة على منطقة حي واد الحمص التابع لبلدة صور باهر، وليس لديها سيادة على أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. إن إسرائيل هي السلطة القائمة بالاحتلال ولست لديها أي "حقوق" منحها لنفسها لممارسة هذا الاستعمار في أرضنا. ويجب تحمّل عواقب هذه التصرفات الوقحة وغير القانونية. وفي حالة عدم محاسبة إسرائيل عن أعمالها فهي ستزداد جرأة وستتمادى في ارتكاب هذه الجرائم.

ولهذا نكرر أيضا نداءنا الموجه منذ مدة طويلة إلى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى التحرك. ويجب اتخاذ إجراءات على وجه السرعة لإدانة هذه السياسات والممارسات غير القانونية والمحاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع الجرائم التي ترتكبها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف فوراً ويحزم لضمان احترام قراراته؛ ويجب عليه أن يطالب بوضع حد لكل هذه الأعمال الاستفزازية وغير القانونية وأن يطالب بوقف جميع القرارات غير القانونية المماثلة وإلغائها فوراً.

ونحن نكرر أيضاً نداءنا إلى جميع الدول أن تفي، بصفة فردية وجماعية، بالتزاماتها القانونية لمواجهة هذه الحالة غير القانونية والخطيرة. ويجب أن يشمل ذلك بذل جهود عملاً بالدعوة إلى التمييز الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ومحاسبة إسرائيل على انتهاكاتهما وعلى تماديها في تجاهل قرارات الأمم المتحدة وإرادة المجتمع الدولي.

ويجب على العالم ألا يظل صامتاً أمام هذه الجرائم السافرة وهذا العدوان السافر، ونحن لا نبالغ مهما أكدنا على الحاجة الملحة إلى التحرك، فمستقبل الشعب الفلسطيني وآفاق السلام تتوقف على ذلك.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة